الادارة الذاتية، أن تحصر اهتمام السادات بمصر فحسب. ويبدو أنها تنوي الاستمرار في المماطلة إلى حين اقتراب موعد الانسحاب الثاني والأخير من سيناء، والمفترض أن يكون في شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتضع خليفة السادات أمام الخيار الصعب، فاما فك الارتباط بين جانبي اتفاقية كامب ديفيد، المصري والفلسطيني، وبالتالي تنازل مبارك عن «دوره القومي»، واما تأجيل الانسحاب من سيناء إلى أمد غير مسمى، وإلى أن يتم الاتفاق على الادارة الذاتية. وبين مطرقة الوضع الداخلي في مصر، والذي يتأزم بسبب الضغط العربي، وبين سندان حكومة اسرائيل، والذي يتصلب بفعل الانقسام الداخلي، يعاني النظام المصري من أزمة خانقة، لامخرج له منها إلا بالقمع الداخلي، مع كل ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

بيغن يقطع الطريق على «المبادرة السعودية»

منذ أن تولت إدارة ريغان زمام الحكم في واشنطن، في بداية العام ١٩٨١، راحت تتحدث عن مبادرة تقوم بها في إطار «تسوية» النزاع في الشرق الأوسط، تأتي في الخريف، بعد أن تكون الانتخابات الاسرائيلية قد انتهت، وتبين الفريق الذي سيتولى الحكم هناك، وبالتالي الذي سيدير مفاوضات التسوية من جانبها. وعندها، تستدعي الادارة الاميركية، وحسب الترتيب، الرئيس المصري فالاسرائيلي فالسعودي، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تنير الطريق أمام الادارة الجديدة في تحركها المرتقب. وقبل توافد الزوار على واشنطن، قام وزير خارجيتها، الكسندر هيغ، بزيارة استطلاعية إلى كل من مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وكان ذلك في خضم المعركة الانتخابية في اسرائيل. ولمناسبة زيارة هيغ، جرى توتير الوضع الأمني في زحلة؛ مما ترتب عليه رد سوري عنيف، أدّى إلى تدخل الطيران الاسرائيلي، فأزمة الصواريخ فزيارة المبعوث الاميركي، فيليب حبيب... الخ. وفي مصر، سمع هيغ كلاماً عن استكمال اتفاقية كامب ديفيد، بما فيها إنجاز الادارة الذاتية، ليتسنى للأطراف المعنية المضي قدماً في تشكيل الحلف الذي تدعو واشنطن إلى تشكيله. والأكيد أنه سمع في الاردن كلاماً عن «الخيار الأردني»، الرامي إلى «حل القضية الفلسطينية» باشتراك الاردن، ومن خلاله. ومن السعودية، تناقلت وكالات الأنباء حديثاً عن «الخيار الفلسطيني». أما في اسرائيل، فقد طرحت عليه المعارضة مشروعها في «الحل الوسط الاقليمي»، الذي هو الوجه الآخر لـ «الخيار الأردني». وأما بيغن، فعرض عليه «الخيار اللبناني» أولاً، والذي يهدف إلى جر لبنان إلى التسوية على نسق كامب ديفيد، بعد إخراج قوات الردع السورية منه، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح فيه، والاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وتطويعها. ويبدو أن مشروع بيغن استهوى الوزير هيغ، أو هكذا فهم بيغن موقفه، فعمد إلى تصعيد التوتر مع سوريا، وصولاً إلى «أزمة الصواريخ». وفي أوج هذا التصعيد ضد سوريا، قام الطيران الاسرائيلي بالاغارة على المفاعل النووي العراقي وتدميره. وسكتت إدارة ريغان، بل دافعت، عن حكومة بيغن. ونجح هذا الأخير في الانتخابات، وشكل حكومته الصقرية الجديدة. وجددت حكومة بيغن عدوانها على الثورة الفلسطينية في لبنان، وصعدت غارات طيرانها وصولاً إلى قصف الأحياء السكنية في بيروت. وردت الثورة الفلسطينية بقصف